Warith Scientific Journal

دراسة تأثير وسائل الدفع الالكترونية على ادوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي

Study the impact of electronic means of payment on monetary policy tools in the Iraqi economy

م.د. نمارق قاسم حسين
Namareq qassim Hussain
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء / العراق
UNIVERSITY OF KERBALA
namariq.q@uokerbala.edu.iq

المستخلص

نظرا للتقدم التقني الحاصل في جميع مفاصل الحياة ونظرا لكون القطاع المصرفي يعمل في بيئة متغيرة الامر الذي يحتم عليه مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل، اذ يعد نظام الدفع الالكتروني من الانظمة المتقدمة وهو يمثل النظام المستقبلي لاشكال الدفع في جميع مؤسسات الدولة وفي اغلب البلدان اذ ان السرعة والدقة في انجاز المعاملات المالية له اثر كبير في اعتماد هذه الانظمة لدى السلطة النقدية والمالية الا انه يواجه العديد من الصعوبات وخاصة في العراق منها عدم توفر البنية التحتية اللازمة لعمله بشكل افضل ، عدم ثقة الزبائن للتعامل بهذا النظام ، استخدام اساليب تقليدية للعمل به اضافة الى ضعف حماية البيانات والمعلومات اذ تبين لنا من خلال الاطار العملي ان هناك فروقات في التعامل بين الاعوام 2016،2017،2018 في تحويل المبالغ وباستخدام انظمة مختلفة،وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات والتي من اهمها ان التقدم التكنولوجي يمارس العديد من الاثار سواء على المستوى الاقتصادي او النقدي، ومن بين القضايا التي افرزها التقدم التقني في مجال الخدمات المصرفية ظهور وسائل الدفع الالكترونية والتي اثرت على السياسة النقدية بشكل عام وعلى ادوات السياسة النقدية بشكل خاص كما ان نظام المدفاعات والتسوية في اي بلد يرتبط بشكل وثيق بوظيفة البنك المركزي الرئيسية وهي تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة عليه ويتحقق ذلك من خلال تشغيل هذه الانظمة من قبل السلطة النقدية والاشراف عليها وقد توصلت الدراسة الى ضرورة تعزيز ثقة الافراد باستخدام وسائل الدفع الالكترونية فانعدام الثقة من شانه ان يحد من انتشار هذه النقود او قد يؤدي الى اضمحلالها اضافة الى ضرورة قيام الجهات الحكومية المعنية بتعديل انظمتها المالية والنقدية كي تتلائم مع التطورات الحاصلة في الوقت الحاضر وذلك لضمان امن وسلامة النظام المصرفي.

الكلمات المفتاحية : وسائل الدفع الالكترونية، المحفظة الالكترونية، الشيكات الالكترونية، البطاقات الذكية، سعر الفائدة

Abstract

Owing to the technical progress in all the joints of life and the fact that the banking sector operates in a changing environment, it is imperative to keep pace with the technological development that is taking place. "The electronic payment system is an advanced system and represents the future system of payment forms in all State institutions and in most countries. The speed and accuracy of financial transactions has a significant impact on the accreditation of these systems to the monetary and financial authority. However, it faces many difficulties, especially in Iraq, including the lack of the necessary infrastructure for its better functioning, Customers' lack of confidence in dealing with this system, using traditional methods of working with it, as well as weak data and information protection, as the practical framework shows us that there are differences in dealing between 2018 and 2017, 2016 in transferring amounts and using different systems, The researcher has come to a set of conclusions, one of the most important of which is that technological advances exert many effects both on the economic and monetary levels. The emergence of electronic means of payment, which have affected monetary policy in general and monetary policy instruments in particular, has resulted in technical advances in banking. The system of armour and reconciliation in any country is closely linked to the central bank's main function of achieving and maintaining monetary stability. This is achieved through the operation and supervision of these systems by the monetary authority.

Keywords: Electronic Payment Methods, Electronic Wallet, Electronic Checks, Smart Cards, Interest Rate

1-المقدمة

تعد النقود أداة اقتصادية واجتماعية مهمة وحيوية ويصعب الاستغناء عنها للقيام بالمعاملات اليومية اذ تعد عامل مهم في عمليات التبادل المحلي والدولي وعنصر فعال في الاقتصاد.

وقد مرت النقود بعدة مراحل فلو تصفحنا تاريخ ظهورها وحتى وقتنا الحاضر لم تتخذ شكلا محددا اذ ظهرت لأول مرة بعد ان اثبت نظام المقايضة فشله في عمليات التبادل التجاري نظرا للصعوبات التي رافقت هذا النظام ومنها عدم التقاء رغبات البائعين

والمشترين وصعوبة تجزئة السلعة موضع التبادل فضلا عن صعوبة التخزين ما أدى الى ظهور النقود المعدنية ثم تطورت بعد ذلك الى النقود الورقية وكان لكل نوع من أنواع النقود عدة مزايا وعيوب الا ان التقدم التقني الذي شهده القرن العشرين كان له الأثر الكبير في ظهور نوع جديد من النقود عرفت بوسائل الدفع الالكترونية فقد كان للتقدم السريع الذي شهده العالم في مجال تقنية المعلومات اثراً بالغاً في جميع جوانب الحياة ومنها الحياة الاقتصادية اذ ظهر ما يعرف بالاقتصاد الرقمي الذي شكل نقلة نوعية في علم الاقتصاد الا انه لم يحظى باهتمام كبير كونه يحمل العديد من المخاطر ففي ظل هذا التطور التقني ظهرت وسائل الدفع الالكترونية بما ذلك وسائل الدفع الالكترونية والتي اعتبرت صورة ثانية للنقود القانونية لها الميزات نفسها التي تتمتع بها النقود القانونية واعتبرت وسيلة دفع ووسيط في عملية التبادل وكان متوقعا لهذا الشكل من النقود ان يحتل مركز الصدارة و يحل محل النقود القانونية في المدى الطويل.

ونظرا للعديد من الجوانب الإيجابية التي تحملها وسائل الدفع الالكترونية من حيث سهولة الحمل وسرعة الدفع الا انها تحمل جوانب سلبية اكثر من ناحية التلاعب والغش وشيوع ظاهرة غسيل الأموال والتهرب الضريبي وغيرها الكثير.

2-مشكلة البحث :

تمارس انظمة الدفع الالكترونية المطبقة في العراق اثارها الاقتصادية والنقدية مما استوجب دراسة هذه الاثار والخروج ببعض الاستنتاجات التي تحد من هذه الاثار اذا كانت سلبية وتدعمها ان كانت ايجابية وتجعل هذا النظام يعمل بكفاءة اكثر.

3-اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في التعرف على انظمة الدفع الالكترونية المتداولة في الاقتصاد العراقي والتعرف على اثارها الاقتصادية والنقدية.

4-هدف البحث

يهدف البحث الى بيان دور نظام المدفوعات الالكتروني في الاقتصاد اذا ما توفرت له البيئة المناسبة والتعرف على الاطار القانوني الذي يعمل به بالاضافة الى تاثيرها على المتغيرات الاقتصادية.

5-فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها ان وسائل الدفع الالكترونية تمارس تاثيراتها في ادوات السياسة النقدية ولغرض معرفة هذه الاثار سيتم دراسة العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية وادوات السياسة النقدية لمعرفة مدى تاثير احدهم على الاخر.

المبحث الاول :-

6- الاطار النظري لوسائل الدفع الالكترونية

ان التقدم التكنولوجي السريع الذي شهده العالم في مجال تقنية المعلومات امتد ليشمل جوانب الحياة كافة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة والتي افرزها ذلك التقدم ومنها وسائل الدفع الالكترونية والتجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية ، اذ عدت وسائل الدفع الالكترونية احد اشكال الاقتصاد الجديد الذي عرف فيما بعد بالاقتصاد الرقمي .

6-1 مفهوم وسائل الدفع الالكترونية.

نظرا لما يواكب التقدم التكنولوجي من تطور اساليب الدفع والتسوية ينبغي التعرف على مفهوم هذا النظام اذ تُعتبر وسائل الدفع الالكترونية أحد أهم افرازات التقدم التكنولوجي، فهي آخر ما تم ابتكاره كوسيلة دفع إلكترونية، ويرتكز نظام النقد الإلكتروني على البروتوكول الذي طورته شركةDigi cach ويسمى E.cach(Electroniccach)وبدأ استخدامه في هولندا عام 1994 ومع نهاية عام 1995 بدأ بنك مارك توين في إصدار نقود إلكترونية بالدولار(Frederic MisbKin , 1998)، وقد تناولت العديد من الجهات الدولية تعريف وسائل الدفع الالكترونية منها المفوضيّة الأوروبيّة فقد عرفتها بأنها" قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونيّة على وسيلة إلكترونيّة كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسّسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقديّة والورقيّة، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونيّة لمدفوعات ذات قيمة محددة" (1998:European commission).

كما عرفها البنك المركزي الاوربي بانها مخزون الكتروني لقيمه نقديه على وسيله تقنيه تستخدم بصورة شائعه للقيام بمدفوعات للمتعهدين غير من اصدرها دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند اجراء المعاملة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعةمقدما. (European Central Bank , 1998)

وقد أقر هذا النظام من قبل البرلمان الأوروبي في 2000/9/18 من خلال التقرير الذي أعدته اللجنة المعدة للمشروع الجديد الخاص بتنظيم إصدار وسائل الدفع الالكترونية، والتي تبنت هذا الاتجاه للتوجيه الأوروبي ، وعرف ذلك المشروع وسائل الدفع الالكترونية بأنها : "قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على أداة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة الحاسب الآلي و مقبولة كوسيلة للدفع من قبل متعهدين غير من أصدرها و يتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل للنقود الورقية و المعدنية و يتم إصدارها بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات محدودة القيمة"، وهذا التعريف مع شموله إلا أنه منتقد لتركيزه على الجانب الفني للنقود الإلكترونية و إغفاله للجوانب الأخرى، فضلا عن عموم صياغته، وقد تم تعديل النص في صياغته الأخيرة (ابراهيم ،2009، 40).

فقد عرف نظام المدفوعات بانه عبارة عن خدمات دفع تستخدم التقدم التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبضمنها التشفير وشبكات الاتصال (S.Moertini veronica, and others,2011,17).

6-2 خصائص وسائل الدفع الالكترونية

تشتمل وسائل الدفع الالكترونية على عدة خصائص ما جعلها تختلف عن النقود التقليدية وهي كما يلي :-

1- تعتبر قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية فهي عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على بطاقات الكترونية حيث يتم اصدار وسائل الدفع الالكترونية على شكل سلسلة من الأرقام العشوائية والتي تدعى الرقم التسلسلي للعملة يتم حفظها اما على البطاقة او على القرص الصلب لكمبيوتر العميل ولاستخدام هذه النقود يتم ارسال الرقم التسلسلي مشفرا الى من يتعامل معه اذ يقوم الأخير بالاتصال بالمصرف حتى يستصدر عملة جديدة باسمه او لتحويل العملة النقدية لحسابه ويقوم البنك من خلال هذه الأرقام الموجودة لديه بالتحقق من كون هذه النقود صادرة من عنده ولم تصرف بعد الا ان هذا الامر لا يخلو من المخاطر كونها لا تحافظ على السرية والخصوصية. (باطلي غنية،2018:356).

2- تعد وسائل الدفع الالكترونية ثنائية الابعاد اذ يتم التداول بها من قبل طرفين هما المنتج والمستهلك دون الحاجة الى طرف ثالث بينهما وذلك لان وسائل الدفع الالكترونية صالحة لإبراء الذمة ووسيلة دفع اثمان السلع والخدمات اذ يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري.

3- وسائل الدفع الالكترونية غير متجانسة حيث ان كل مصدر يقوم بإصدار نقود الكترونية مختلفة فهي قد تختلف من حيث القيمة التي تحملها او من حيث عدد السلع والخدمات التي يمكن ان يشترها الشخص بهذه النقود.

4- سهلة الحمل فهي تعفي الشخص من حمل وحدات نقدية كثيرة لشراء سلعة معينة او الحصول على خدمة ما.

5- تحمل مخاطر الكترونية نظرا لكونها وسيلة دفع الكترونية فهي معرضة للأعطال مما تسبب مشاكل كبيرة لذا فلابد من وجود كادر متخصص لمعالجة مثل هذه الحالات ويقصد الأعطال الإلكترونية تلك التي تحدث بسبب فشل الأدوات الإلكترونية عن إتمام عمليات التداول للوحدات النقدية بصورة صحيحة، كالتحويلات الناقصة أو الخاطئة، أو عدم القدرة على تحويل الوحدات مع وجودها، وفي كل الأحوال يجب إبلاغ جهة الإصدار لإصلاح تلك الاعطال التقنية والبرمجية الإلكترونية.

6- هي نقود خاصة على عكس النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي والتي تكون متاحة للجميع فغالبية هذه النقود تصدر من مؤسسات مالية خاصة لذا أطلق عليها النقود الخاصة ***Private Money*** (كافي، بلا:70)

7- تمثل إيداع مالي بحيث لا تكون قيمتها اقل من قيمة المبلغ المودع (الشرقاوي ،2003:29).

8- هي مقبولة كوسيلة دفع من قبل الافراد والشركات المالية من غير الشركة التي أصدرتها.

6-3 عناصر وسائل الدفع الالكترونية

من خلال ما تقدم حول تعريف وسائل الدفع الالكترونية رغم تعددها الا اننا يمكن ان نبين اهم العناصر التي تتكون منها وهي كما يلي:-

1- قيمة نقدية : أي انها عبارة عن وحدات نقدية لها قيمة مالية قادرة على شراء السلع والخدمات وهي بذلك تختلف عن بطاقات الاتصال كونها ليس لها قيمة نقدية .

2- وسائل الدفع الالكترونية مخزنة على وسيلة الكترونية : ويعد هذا العنصر من اهم عناصر وسائل الدفع الالكترونية وذلك لتمييزها عن النقود التقليدية وهو من العناصر المهمة حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على البطاقة البلاستيكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك وبذلك العنصر يميز وسائل الدفع الالكترونية عن النقود القانونية والائتمانية والتي تعتبر وحدات نقدية في شكل مطبوع أو شكل صك، أما وسائل الدفع الالكترونية فيتم دفع قيمة البطاقات التي تخزن عليها مسبقا ويتم شرائها من المؤسسات التي أصدرتها، لذا يطلق عليها البطاقات مسبقة الدفع.

3- لا ترتبط وسائل الدفع الالكترونية بحساب بنكي: إن أغلب وسائل الدفع الالكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء، سواء البطاقات البنكية أو في عملية التحويل أو الوفاء بواسطة الاوراق التجارية الالكترونية، سواء كانت هذه الحسابات مدينة كما في بطاقات الائتمان credit card أو حسابات دائنة كما في بطاقات الخصم ،debit card.
وعليه فإن وسائل الدفع الالكترونية لا يحتاج من يتعامل بها ضرورة وجود حساب بنكي وهي في ذلك تشبه الشيكات السياحية والتي تعتبر استحقاق حر على بنك خاص أو مؤسسة مالية وغير مرتبط بأي حساب خاص، وهذا الأمر جعل البعض يطلق عليها المعلومات السابحة أو الطوافة.

6-4 اشكال وسائل الدفع الالكترونية:-

6-4-1 الشكل الأول :وسائل الدفع الالكترونية البرمجية:- اصبح من الممكن استخدام وسائل الدفع الالكترونية من خلال برامج الكترونية اشهرها برنامج **e - cash** من اجل إتمام عمليات البيع والشراء وهنا لابد من توفر ثلاث اطراف هم المشتري او الزبون والبائع والبنك الذي يعمل بطريقة الكترونية عبر الانترنت بالإضافة الى ضرورة توفر لكل طرف من الأطراف المذكورة سابقا برنامج وسائل الدفع الالكترونية بالإضافة الى ضرورة ان يتوفر لدى كل من البائع والمشتري حساب بنكي لدى البنك الالكتروني (بختي ،2005:72).

6-4-2 الشكل الثاني : المحفظة الالكترونية:-

وهي البطاقة المدفوعة مسبقا ويطلق عليها كذلك البطاقة المختزنة القيمة، تحتوي على ذاكرة إلكترونية تستعمل لأغراض متعددة عن طريق الموزعات الآلية والأجهزة القارئة لدي التجار لشراء المشتريات ذات المقابل
الزهيد مثل الخبز أو الجرائد اي بمعنى انها تتجسد على حامل النقد الالكتروني يسمح لهذا الحامل بإجراء عمليات الدفع وبالخصوص ذات القيمة الرمزية من احتياطي نقدي معد مسبقا ومجسد في بطاقة (غنية،355) .

6-4-3 الشكل الثالث: الشيكات الالكترونية:-

الشيكات الالكترونية هي بديل الشيكات الرقمية فهي تمثل التزام مالي وقانوني على حاملها لسداد مبلغ معين في تاريخ محدد لجهة محددة، والشيك الالكتروني يحتوي على نفس المعلومات التي يحتويها الشيك التقليدي وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعا رقميا ويمكن التأكد من صحته الكترونيا (العربي ، 2003:67).

6-4-4 الشكل الرابع : البطاقات المصرفية أو بطاقات المعاملات المالية:-

وهي تمكن حاملها من الحصول على نقود، سلع، خدمات أو أي شيء أخر له قيمة مالية، تنقسم البطاقات المصرفية إلى قسمين : البطاقات غير الائتمانية التي لها ميزة التقسيط وانتشارها قليل جدا، والبطاقات الائتمانية أو البطاقات الدائنة التي تتيح لحامليها الحصول على ائتمان .

6-4-5 الشكل الخامس : البطاقات الذكية:-

هي عبارة عن بطاقة تحكم معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع. القدرة الاتصالية للبطاقة الذكية تمنحها أفضلية على الشريط المغناطيسي لبطاقات القيمة المخزونة وهي تشبه البطاقات التي كثر استعمالها مؤخرا في إجراء المكالمات التليفونية من المنازل(مكالمات الموبايل) أو من التليفونات العامة . والبطاقة الذكية عبارة عن بطاقة في حجم بطاقة الائتمان المعروفة، مثبت بداخلها ذاكرة إلكترونية أو دائرة إلكترونية متكاملة، ويسجل في ذاكرة البطاقة قيمة مالية معينة، كما يجري تسجيل العمليات وخصم المحسوبات من هذه القيمة كحساب الرصيد المتبقي . ويمكن شراء بعض هذه البطاقات مباشرة من الشركات المصدرة لها، كما يمكن تحميلها بالنقد من أجهزة الصراف الآلي (ATM) .

المبحث الثاني :

7-أنظمة الدفع الالكترونية في الاقتصاد العراقي

كان نظام المدفوعات في الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 قائما على تبادل العملات والصكوك يدويا وبإشراف ممثلين عن المصارف والبنك المركزي وكانت هناك العديد من الأخطاء المصاحبة لتلك العملية منها الفقدان والخطأ ،السهو والتزوير بالإضافة الى أخطاء في تسجيل القيود.

اذ واجــه البنـك المركزي العراقي ومنـذ عام 2003تحديات كبيرة وخطيرة تمثلت اساساً بمشـكلة الديـون المتراكمة على العراق وارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي تردي سعر صرف العملة المحلية تجاه أسعار صرف العملات الخارجية ومعدلات عالية من السيولة المصرفية وبهذا تسعى السلطة النقدية باتجاه زيادة فاعليتها للسيطرة على مثل هذه التحديات والتوسع في استخدام أدواتها مدعمة ببعض الإصلاحات والإجراءات المصرفية كنظم الدفع الالكترونية وأساليب التسوية

الحديثة لما تمثله من أهمية في اقتصاديات البلدان رغم اختلاف سياساتها النقدية للعلاقة الطردية التي تربطها بالرقي والتطور والحداثة كونها أحد نتاج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتقدمة ومنها أنظمة المدفوعات (سليمان ، 2013، 3).

7-1 مكونات نظام المدفوعات العراقي:

ويتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة التالية:-

- نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS(Real Time Grosse Settlement)
- نظام مقاصة الصكوك الإلكتروني C-ACH(Check Automated Clearing House)
- نظام المقاصة الداخلي IBCS(Inter Bank Clearing System)
- نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية CSD(Central Securities Depository)
- البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة RPSI(Retail Payment System Infrastructure)

7-1-1 نظام التسوية الاجمالية الانية Real Time Grosse Settlement System (RTGS)

بدأ العمل بهذا النظام في بغداد وبنجاح في يوم 2006/8/24، وهذا النظام يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسية للبنوك ووزارة المالية لتبادل اوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق.

اذ يوفر هذا النظام الاستعاضة عن التنفيذ اليدوي للعمليات وانهى بذلك المخاطر الناشئة عن أجراء التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين المصارف.

ويعد البنك المركزي العراقي هو المالك للنظام ، ويأخذ على عاتقه تنصيب برامجه في مواقع المشاركين ، فضلا عن عقد دورات تدريبية لمستخدمي المصارف اما الدور الإداري فيقوم البنك المركزي العراقي بمهام مختلفة من اهمها مراقبة حسابات المصارف.

ففي المرحلة الأولى لتنفيذ هذا النظام شاركت خمسة مصارف في اجراء عمليات التسوية فيما بينها ولكن طبقا لخطط التدريجية التي وضعها البنك المركزي للتوسع في العمل حيث يشمل النظام حاليا جميع المصارف وفروع المصارف الاجنبية والحاصلة على إجازة للعمل في العراق، كما تتوفر بالنظام ميزات الأمان، اضافة الى ان التخاويل اللازمة لتشغيل النظام يتم توفيرها من قبل البنك المركزي العراقي حصريا .

وبلغ عدد المصارف المشاركة في النظام (65) مصرفاً بالأضافة إلى وزارة المالية وهيئة التقاعد الوطنية ودائرة رعاية القاصرين وفروع هذا البنك .

ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الاتي:

جدول (1) نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS للسنوات 2016-2019 المبلغ بالدينار العراقي

السنة / الشهر	2016	الاهمية النسبية	2017	الاهمية النسبية	2018	الاهمية النسبية	2019	الاهمية النسبية
كانون 2	1498311 7749	8.45 %	13233425 946	8.24 %	13928190 006	8.60 %	13,546,668, 539	7.29 %
شباط	1718239 5506	9.68 %	12398531 687	7.72 %	12174494 496	7.52 %	12,365,512, 904	6.66 %
اذار	1861038 2058	10.4 %9	13756431 950	8.56 %	12182953 561	7.53 %	13,330,843, 474	7.18 %
نيسان	1368428	7.72	13014328	8.10	12268889	7.58	15,491,667,	8.34

	4601	%	719	%	227	%	581	%
ايار	14207104766	8.01 %	13014328719	9.87 %	14,052,559,765	8.68 %	14,518,505,614	7.82 %
حزيران	16491039322	9.29 %	12713079548	7.91 %	12,030,229,043	7.43 %	16,415,003,796	8.84 %
تموز	10214458144	5.76 %	13425230680	8.36 %	15,198,963,373	9.39 %	18,198,769,762	9.80 %
اب	13525496583	7.62 %	15372309208	9.57 %	13,947,136,542	8.62 %	13,842,264,268	7.45 %
ايلول	10725546583	6.04 %	11576982103	7.20 %	13,888,913,000	8.58 %	15,486,578,424	8.34 %
تشرين 1	15394824951	8.68 %	12648598516	7.87 %	14,379,852,738	8.89 %	17,086,101,765	9.20 %
تشرين 2	12936052919	7.29 %	11562748172	7.20 %	12,976,805,529	8.02 %	17,155,710,320	9.24 %
كانون 1	19377608509	10.92 %	11562748172	9.35 %	14,783,801,902	9.14 %	18,191,122,610	9.80 %
المجموع	17733231691	100	16058885 8061	100	16181278 9182	100	185,628,749,057.00	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات، نشرات متفرقة .

يلاحظ في الجدول (1) ان بداية عام 2016 كان مبلغ التحويل بنظام التسوية الاجمالية الانية بالدينار العراقي اعلى مقارنة بعامي 2017،2018 و 2019 لنفس الشهر وباهمية نسبية مقدارها (8.45%)، واستمر الارتفاع في مبلغ التحويل بنظام التسوية الاجمالية الانية لعام 2016 لشهر شباط مقارنة بعامي 2017 و 2018 لنفس الشهر وباهمية نسبية مقدارها (9.68%) ، وبلغ الارتفاع في مبلغ التحويل بنظام التسوية الاجمالية الانية لعام 2016 لشهر اذار مقارنة بعامي 2017 و 2018 لنفس الشهر وباهمية نسبية مقدارها (10.49%) واستمر الارتفاع في مبلغ التحويل بنظام التسوية الاجمالية الانية خلال الاشهر نيسان من عام 2016 مقارنة بالعامين السابقين وباهمية نسبية (7.72%) واستمر الارتفاع في مبالغ التحويل بنظام التسوية الاجمالية الانية خلال الاشهر ايار وحزيران و باهمية نسبية (8.01%) (9.29%) على التوالي حتى بلغت الاهمية النسبية لمبلغ التحويل بنظام التسوية الاجمالية الانية في شهر كانون الاول عام 2016 (10.92%) مقارنة بعامي 2017 و 2018 لنفس الشهر.

7-1-2 نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية Check Automated Clearing House System(C-ACH)

هو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الآنية، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وارسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع الى نظام المشارك في الادارة العامة.

وقد تم تشغيل النظام بصورة فعلية بتاريخ 2006/9/14 للفروع الرئيسية للمصارف (الرافدين، الرشيد، بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط) بالاضافة الى فرعين آخرين لكل مصرف مشارك. وقد تم إشراك أكثر من 19 مصرف لحد الان، بالاضافة الى فروع البنك المركزي.

تم تدريب موظفي فروع البنك المركزي في البصرة، اربيل، الموصل والسليمانية وتنصيب النظام في كل فروع المصارف في المحافظات أعلاه لتفعيل وتسهيل إجراء التحويلات بين المحافظات ويعد نظام مقاصة الصكوك الالكترونية هو جزء من نظام المقاصة الآلية، تم البدء بتنفيذ هذا النظام في (مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الائتمان، مصرف دار السلام، المصرف التجاري، المصرف العراقي للتجارة) إضافة الى فرعين من كل مصرف ومن خلال التوسع التدريجي يشارك في النظام الان (17) ومعظم فروعهم اضافة الى الاستمرار بتدريب المصارف العراقية وفروع المصارف الاجنبية المفتوحة في العراق تدريجيا لغرض اشراكهم بالنظام.

كما بلغ عدد المصارف المشاركة في النظام (59) مصرفاً بالأضافة إلى البنك المركزي.ويمكن بيان حجم التداول بالصكوك الالكترونية من خلال الجدول الاتي :-

جدول (2) نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية (c-ACH) للسنوات 2016-2019 المبلغ بالدينار العراقي

السنة / الشهر	2016	2017	2018	2019
كانون 2	1,746,726,395,642	1,776,499,153183	3,094,858,474,968	2,818,375,992,608
شباط	1,612,400,829,387	1,660,435,051860	1,772,479,285,975	3,140,402,685,163
اذار	2,936,717,394,038	2,347,334,231508	1,888,050,237,716	2,807,494,682,419
نيسان	1,524,898,155,192	1,673,357,736795	2,180,762,538,214	3,059,025,257,853
ايار	1,851,743,925,188	2,055,660,496475	2,395,629,536,392	2,614,001,105,597
حزيران	2,269,627,171,099	1,484,990,238,11	2,305,951,520,808	3,504,390,250,123
تموز	1,307,743,695,530	2,254,536,905583	3,763,586,013,762	3,428,853,519,520
اب	1,808,731,881,804	2,171,214,542712	2,290,108,965,797	3,546,467,930,161
ايلول	1,538,208,495,501	1,696,207,261369	3,198,228,054,286	3,825,221,373,661
تشرين1	1,555,311,967,696	2,280,614,730395	2,573,461,006,196	3,747,188,554,950
تشرين2	1,987,493,105,136	1,392,196,655627	2,957,569,233,381	2,771,948,074,635
كانون1	1,922,741,124,832	2,713,368,932768	2,940,518,869,282	3,093,533,116,384
المجموع	22,062,344,141,045	23,506,415,937086	31,361,203,736,777	38,356,902,543,073

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات ،نشرات متفرقة.

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي لعام 2018 مرتفعة مقارنة بعامي 2016 و2017 لنفس الاشهر وذلك تبعا لزيادة الوعي المصرفي لدى الزبائن وما يحمله هذا النظام من سرعة في انجاز المعاملات المالية مما ادى الى ارتفاع مبالغ التحويل من خلال الصكوك الالكترونية.

7-1-3 نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد IBCS (Inter Bank Clearing System)

ويعرف هذا النظام على انه نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية والتي لاتمتلك نظام مصرفي شامل حيث تتمكن الادارة العامة للمصرف في مراقبة التحويلات بدقة وكفاءة وشفافية ويوفر قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم من خلال هذا النظام ، حيث يمكن هذا النظام فروع المصارف المشاركة من إرسال واستلام ملفات أوامر الدفع والصكوك المرمزة بالحبر الممغنط فيما بينهم من خلال النظام بطريقة آلية .

تم التشغيل الفعلي لهذا النظام بتاريخ 2016/6/1 حيث بلغ عدد المصارف المشاركة (6) مصرفاً بالإضافة الى الفروع التابعة لها.

7-1-4 نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية CSD (Central Securities Depository System)

بدأ العمل بالنظام في شهر تشرين الثاني عام 2008 وهو نظام يدير الأوراق المالية الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يقوم البنك المركزي بالسيطرة على السيولة من موقعه.

يقوم النظام بإدارة عملية المزاد العلني للأوراق المالية الحكومية الصادرة - السوق الأولية كما انه يقوم بالحفاظ على السجل الابتدائي (السجل الرئيسي) بما في ذلك تجهيز مدفوعات الفوائد وسداد الدين، ويقوم هذا النظام ايضا بتسوية المعاملات التي تشمل الأوراق المالية الحكومية المبرمة في السوق بين البنوك المشاركة - السوق الثانوية.

ويرتبط نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية مع نظام تسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي لاتمام عمليات التسوية المالية على حسابات المشاركين في نظام التسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي. ويتم من خلاله حجز الاموال في حسابات المصارف المشاركة في النظام وتنفيذ عملية نقل الاموال الى الجهة المصدرة وارسال تفاصيل تعليمات الدفع من أو الى المشاركين، وكذلك مدفوعات الفوائد والاموال المستردة عند اطفاء الاصدارات اما ربط نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية مع نظام المقاصة الآلية فان الغرض منه هو لتقديم معلومات عن مواقف الرهونات في بداية كل جلسة مقاصة وتفاصيل عن تنفيذ الرهونالتي تتم من خلال عملية تسوية ناتجة عن جلسة مقاصة.

وبلغ عدد المصارف المشاركة في النظام (28) بالأضافة إلى هيئة التقاعد الوطنية ودائرة رعاية القاصرين.

8-أهم الأنجازات الحاصلة في أنظمة الدفع في دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي:

من اهم الانجازات الحاصلة في انظمة الدفع الالكترونية هي ما يلي:-

- تفعيل الرقم الحسابي الدولي الموحد الـ IBAN(International Bank Account Number) على نظام المدفوعات (RTGS- ACH) يعرف على أنه الرقم الدولي للحساب المصرفي والمبني على المواصفات الدولية الخاصة وهو تنميط خاص بارقام حسابات زبائن المصارف يتيح لمستخدمية التحقق من صحة رقم الحساب المحول له، وتم توجيه المصارف باعتماد الرقم الحسابي الموحد الـ IBAN في التحويلات الداخلية أبتداءاً من تاريخ 2/1/2017 .

- البدء بالعمل لتقييم وجاهزية نظام المدفوعات العراقي بما يتلائم مع المعايير الدولية (PFMIs) ا Principles for Finical Market Infrastructures للبنك الدولي للارتقاء بأنظمة الدفع والتسويات في العراق ضمن الأتفاقية مع البنك الدولي والتي تعنى بأنظمة الدفع الإلكترونية في العراق .

- اصلاح آلية دفع رواتب موظفي المؤسسات ودوائر الدولة عن طريق توطين رواتبهم بحسابات مصرفية ويحرص هذا البنك على تلبية كافة المتطلبات لتطبيق عملية توطين الرواتب في المصارف وتحويل نظام دفع الرواتب إلى الموظفين المدنيين بضمنها المخصصات والمنافع الى نظام الكتروني ومن هذا المنطلق سعى البنك المركزي العراقي بالتعاون مع المصارف لأخراج هذا المشروع إلى الوجود وإنجاح عملية توطين الرواتب وقد تم البدء بالعمل على توطين رواتب موظفي البنك ليتم بعد ذلك التعميم على باقي الوزارات ودوائر الدولة كافة خلال عام 2017.

- تعزيز دور أنظمة المدفوعات في الشمول المالي من خلال الخدمات الرقمية التي تقدمها المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني حيث يمثل بعداً هاماً في أستراتيجية البنك المركزي العراقي وأتمتة العمل من خلال استخدام أدوات الدفع الالكتروني والتشجيع على استخدام الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني، وكما انه يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتيسير حصولها على التمويل.

- تفعيل عمليات الدفع الإلكتروني في مابين الوزارات والمؤسسات الحكومية .

- تقييم المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني فنياً وذلك من خلال تقييم الجوانب التقنية والخدمات الالكترونية والأنظمة المصرفية الأساسية والتي يستدل من خلالها على مستوى الكفاءة المصرفية في تقديم الخدمات الالكترونية للزبائن .

يسعى ويحرص البنك المركزي العراقي على الحد من استخدام النقد (CASH) في البلاد ، كما ان لتحدي الجغرافيا والقضايا الأمنية المتبقية جعل نقل النقود في انحاء البلاد صعبة ومحفوفة بالمخاطر. وبالتالي تتجه المساعي الى أتمتة عمليات التسوية للشيكات والرواتب وتفعيل أنظمة التشغيل الآلي للبطاقة الالكترونية ، للحفاظ على المزيد من السيولة في الحسابات المصرفية.

المبحث الثالث :

9-تحليل العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية وادوات السياسة النقدية في العراق

مع اتساع نطاق التعامل بوسائل الدفع الالكترونية فان ذلك سوف يؤثر في حجم التعامل بالنقود القانونية وذلك بدوره يؤثر على السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي :-

9-1 تاثير وسائل الدفع الالكترونية على سعر اعادة الخصم :

سعر اعادة الخصم هو معدل الفائدة المفروض على البنوك التجارية او المؤسسات الايداعية على القروض التي تحصل عليها من البنك المركزي، ويؤثر البنك المركزي في قدرة البنوك التجارية على اكتساب القروض عن طريق رفع او تخفيض سعر اعادة الخصم و بهذه الطريقة يتم تعديل مستوى عرض النقود ومستوى معدلات الفائدة.

تتوقف قدرة البنك المركزي على السيطرة في سعر الفائدة على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الالكترونية، ففي حالة قيام الافراد بشراء النقود الالكترونية في مقابل النقود التقليدية، أو نظير ودائعهم فسوف تدخل هذه النقود في خزينة البنوك وذلك لان مصدري النقود الالكترونية سوف يقومون بإيداع النقود القانونية التي حصلوا عليها مقابل النقود الالكترونية في حساباتهم البنكية لدى البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى . أي ستقوم البنوك باستخدام النقود في إنشاء ودائع لدى البنك المركزي ولذلك فان احتياطات البنوك التجارية سوف تختار بين أمرين: إما أن تقوم بشراء الكثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض، وإما أن تقوم بشراء الكثير من الأصول من البنك المركزي، وسوف تؤدي الزيادة على الطلب في أسواق المال وكذلك منح المزيد من القروض إلى انخفاض أسعار الفائدة نتيجة زيادة عرض السيولة عن الطلب عليها، لذلك فان البنوك تفضل البديل الثاني (الشافعي، 157،2003-158) وطالما أن البنك المركزي يقوم بتثبيت فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل ، فان البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي، وهكذا تقوم البنوك باستخدام النقود المحصلة من وسائل الدفع الالكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي (صفوت، 2006، 75)

ان قدرة البنك المركزي في السيطرة على سعر الفائدة تعتمد على الطريقة التي يتم بها خلق وسائل الدفع الالكترونية فالافراد يمكنهم القيام بشراء وسائل الدفع الالكترونية مقابل النقود القانونية او نظير ودائعهم وفي كلتا الحالتين سوف تدخل هذه النقود في خزينة البنوك وذلك لان مصدري وسائل الدفع الالكترونية سوف يودعون نقودهم القانونية في ارصدتهم البنكية (الشافعي،157،2003) ، وستقوم البنوك بتحويل النقود الى ودائع لدى البنك المركزي وبذلك فان احتياطي البنوك التجارية سوف يزداد وبذلك يكون على البنوك ان تختار بين امرين اما ان تقوم بشراء الاصول من المؤسسات الغير بنكية ومنح المزيد من القروض واما ان تقوم بشراء المزيد من الاصول من البنك المركزي وذلك سوف يؤدي الى زيادة الطلب على الاصول في اسواق المال وراس المال وبالتالي وانخفاض سعر الفائدة (صفوت،75،2006).

اما اذا ما قام مصدري وسائل الدفع الالكترونية بخلق نقود جديدة او منح المزيد من القروض فيكون البنك المركزي في هذه الحالة غير قادر على التحكم بسعر الفائدة ما دامت هذه الجهات تعمل دون ضوابط قانونية. يتضح مما سبق أنه في حالة أن يتم إصدار وسائل الدفع الالكترونية من جانب البنوك والمؤسسات المالية والائتمانية مع إلتزامها بوجود غطاء قانوني لهذه الوسائل التي يتم إصدارها فان البنك المركزي يحتفظ بقدرته على التحكم في أسعار الفائدة.

جدول (3) سعر اعادة الخصم في الاقتصاد العراقي للمدة 2016-2019 (بيانات شهرية)

السنة / الشهر	2016	2017	2018	2019
كانون الثاني	4.33	4	4	4
شباط	4.33	4	4	4
اذار	4.33	4	4	4
نيسان	4.33	4	4	4
ايار	4.33	4	4	4
حزيران	4.33	4	4	4
تموز	4.33	4	4	4
اب	4.33	4	4	4

ايلول	4.33	4	4	4
تشرين الاول	4.33	4	4	4
تشرين الثاني	4.33	4	4	4
كانون الاول	4.33	4	4	4

المصدر: البنك المركزي العراقي، نشرات متفرقة.

وعند قياس العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية وسعر اعادة الخصم لبيان مدى تاثيرها وكانت النتائج كما يلي:-

R = 3.976 + 3.189*RTGS - 1.424*CACH

Prob 0.000 0.0007 0.000

T 34.95 3.64 -5.40

R^2 0.42

ويتضح من النتائج اعلاه ان العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية المتمثلة بنظام التسوية الاجمالية الانية Rtgs والصكوك الالكترونية cach كانت معنوية من الجانب الاحصائي وذلك لان القيمة الاحتمالية للمعلمات المقدرة اقل من 5% وان 42% من التغيرات الحاصلة فس اسعار الفائدة تعود الى تاثير وسائل الدفع الالكترونية المذكورة سابقا.

9-2 تاثير وسائل الدفع الالكترونية على عمليات السوق المفتوحة:

تعد عمليات السوق المفتوحة احد الادوات المهمة للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق السياسة النقدية الملائمة ومع التطور الحاصل في اشكال النقود وظهور وسائل الدفع الالكترونية فان ذلك من شانه ان يؤثر في هذه الاداة، فعند قيام الافراد بزيادة استخدام وسائل الدفع الالكترونية واحلالها محل النقود القانونية سوف يدفع ذلك البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجتها الى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه الا ان ذلك سوف يحد من قدرة البنك المركزي على بيع الاوراق المالية والتاثير على قدرته في منح الائتمان، فعند قيام البنك المركزي بشراء الاوراق المالية فان الافراد سوف يستخدمون وسائل الدفع الالكترونية في شراء تلك الاوراق ونتيجة لانعدام الارتباط بين وسائل الدفع الالكترونية وارصدتهم النقدية فان ذلك لا يؤثر على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك(صفوت،2006، 80).

وخلاصة القول نجد ان تاثير وسائل الدفع الالكترونية على عمليات السوق المفتوحة يعتمد على نطاق استخدام هذه النقود فاذا ما تم احلال وسائل الدفع الالكترونية محل النقود القانونية فان ذلك من شانه ان يؤثر على البنك المركزي كبائع او مشتري للاوراق المالية .

9-3 تاثير وسائل الدفع الالكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي:

عندما تواجه البنوك التجارية نقصا في معدلات السيولة فانها تلجا الى البنك المركزي للحصول على جزء من الودائع الاختيارية لسد هذا النقص ولكن في بعض الاحيان يقوم البنك المركزي بمنح البنوك التجارية جزء من الاحتياطي الاجباري متى ما لزم الامر لذلك.

فمن المتوقع ان يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي في حالة انتشار وسائل الدفع الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية التي يحتكر البنك المركزي عملية اصدارها فاستعمال وسائل الدفع الالكترونية كبديل عن النقود القانونية يمثل ضغط على البنك المركزي لخفض نسبة الاحتياطي المطلوب من البنوك التجارية وكذلك عدد اشكال الاصول المودعة(الشافعي،2003، 158).

جدول (4) الاحتياطي النقدي العراقي للمدة 2016-2019(بيانات شهرية) مليون دينار

السنة / الشهر	2016	2017	2018	2019
كانون الثاني	56204288	62031981	63461082	66876175
شباط	57478549	61368100	62268775	67360342
اذار	58974061	60499741	61749961	68505638
نيسان	59838467	58025969	61155941	71412380
ايار	59888833	57877744	62010855	71834577

حزيران	60220383	58597418	63409425	73474611
تموز	61318145	57729522	64680625	74544165
اب	59725598	57273348	66135317	76071431
ايلول	60817995	57452499	67384893	74232940
تشرين الاول	61978848	56349774	67103752	75105336
تشرين الثاني	61296787	56950871	67798279	77249810
كانون الاول	62590610	60505750	67160979	78253336

المصدر: البنك المركزي العراقي، نشرات متفرقة.

وعند قياس العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية (RTGS) وبين سعر الفائدة والاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي خلال مدة البحث توصلنا الى النتائج الاتية :-

RM = 44410445.3255 + 0.00033*RTGS + 6.179*CACH

Prob	0.000	0.287	0.0000
T	10.89	1.076	6.54
R2	0.58		

ويتضح من النتائج اعلاه ان العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية المتمثلة بنظام التسوية الاجمالية الانية Rtgs والاحتياطي النقدي rm غير معنوي وكما هو واضح من خلال النتائج اعلاه ، اما تاثير الصكوك الالكترونية cach في الاحتياطي النقدي فكانت معنوية من الجانب الاحصائي وذلك لان القيمة الاحتمالية للمعلمات المقدرة اقل من 5% وان 58% من التغيرات الحاصلة في الاحتياطي النقدي تعود الى تاثير وسائل الدفع الالكترونية المذكورة سابقا.

10-الاستنتاجات:-

1- التطور التكنولوجي يؤثر على المستويين الاقتصادي والنقدي، ومن بين القضايا التي افرزها التطور في مجال الخدمات المصرفية هو ظهور وسائل الدفع الالكترونية.
2- افتقاد انظمة الدفع الالكترونية لاهم عوامل النجاح التي تتمثل بالانتشار، الثقة، الايرادية، الشفافية.
3- وسائل الدفع الالكترونية تمثل مرحلة متقدمة من مراحل التطور النقدي، بمفاهيم وخصائص واثار جديدة، فهي تصلح كأداة للدفع كما لها قوة ابراء ووسيلة لتبادل ومخزن للقيمة.
4- تؤثر وسائل الدفع الالكترونية على فعالية السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود ونسبة السيولة، مما يسبب اضعاف قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية في حال ترك مهمة الإصدار لمؤسسات مالية أخرى.
5- نظام المدفوعات والتسوية في اي بلد يرتبط بشكل وثيق بوظيفة البنك المركزي الرئيسة وهي تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة عليه من خلال تفعيل هذه الانظمة من قبل السلطة النقدية والاشراف عليها.
6- انظمة الدفع الالكترونية تؤثر على وظيفة الاصدار النقدي للبنك المركزي، وتؤثر كذلك على بقية الوظائف الاخرى للبنك المركزي بوصفة بنك البنوك وبنك الحكومة.
7- اشارت نتائج تقدير العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية المتمثلة بنظام التسوية الاجمالية الآنية والصكوك الالكترونية وسعر الفائدة كاحد ادوات السياسة النقدية الى معنوية العلاقة المقدرة وان هناك تاثير لوسائل الدفع الالكترونية على سعر الفائدة.
8- اشارت النتائج الى وجود علاقة غير معنوية بين نظام التسوية الاجمالية الانية وعلاقة معنوية بين الصكوك الالكترونية والاحتياطي النقدي .

11-التوصيات:

1- ضرورة تعزيز ثقة الافراد باستخدام وسائل الدفع الالكترونية، حيث ان انعدام الثقة من شانه ان يحد من انتشار هذه النقود او قد يؤدي الى اضمحلالها.
2- ضرورة قيام الجهات الحكومية المعنية والسلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بتعديل الانظمة المالية والنقدية كي تتلائم مع التطورات الحاصلة في الوقت الحاضر وذلك لضمان امن وسلامة النظام المصرفي.
3- يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة للبلدان التي طبقت هذه الانظمة من خلال اعتماد نماذج موحدة للبطاقات، والعمل على ايجاد قواعد امان مشتركة للعمليات المالية.
4- تنسيق الادوار بين مؤسسات الائتمان فيما يتعلق بوسائل الدفع من اجل ضمان ثقة المواطنين بهذه الانظمة.
5- العمل على ايجاد هيكل تشريعي موحد قابل للتطبيق في شتى الانظمة .

6- يمكن للبنك المركزي صياغة السياسة النقدية المناسبة في حال قام هو بإصدار وسائل الدفع الالكترونية وبالتالي السيطرة على المخاطر الناتجة عن خلق وسائل الدفع الالكترونية والتقليل من حجم الخسائر المالية.

المصادر:

1- الشافعي، محمد ابراهيم محمود، الاثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية بين الشريعة والقانون، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية، دبي، 2003.
2- الشرقاوي، محمود احمد إبراهيم ، مفهوم الاعمال المصرفية الالكترونية واهم تطبيقاتها، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون ، دبي 2003.
3- العربي، نبيل ، الشيك الالكتروني والنقود الرقمية دراسة مقارنة، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية ،دبي، 2003.
4- ابراهيم، احمد السيد لبيب ، الدفع بوسائل الدفع الالكترونية الماهية والتنظيم القانوني، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2009.
5- بختي، إبراهيم ، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
6- سليمان، بشرى طالب ، أنظمة الدفع الالكترونية في العراق مكوناتها- دورها- إدارة مخاطرها، البنك المركزي العراقي، 2013.
7- غنية، باطلي ، خصائص واشكال وسائل الدفع الالكترونية دراسة نظرية تحليلية، مجلة العلوم السياسية والقانون ،العدد السابع،المركز الديمقراطي العربي ، برلين، المانيا ، فبراير 2018.
8- صفوت، عبد السلام، اثر استخدام وسائل الدفع الالكترونية على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية ، دار النهضة العربية، د.ط، القاهرة ،2006.
9- كافي، مصطفى يوسف ، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة ، دار المنهل للطباعة والنشر ، بلا.

10- Bank for international Settlements" Implication for central banks of 32 electronic Money p13.
European commission "proposal for European parliament and council Directives on the taking up The pursuit and prudential Supervision of The business of electronic money institution 1998.

11- European Central Bank (1998), "Report on Electronic Money", Frankfurt, Germany, August, P.7.
12- Misbkin Frederic, the E-Money, Banking, and Financial Markets, Wesley, 1998

13- S.Moertini veronica, and others, international journal of computer science and information technology, tte -13 developmentof electronic payment system for universities in indonesia on resolving key success factors, val 3,no 2, April 2011.